اواخر القرن الثامن عشر (٢٣) · كما اتفق اهل الكرك مع شيوخ عشيرة العمر على ان يقطعوهم ـ اي الاخيرين ـ الاراضي التي استولوا عليها من بني حميدة مقابل ان يدفع اهل الكرك مدين من الحبوب التي تزرع في تلك الارض سنويا عن كل فدان باسم قطاع ، على ان يقوم بجمع هذه الحبوب شخص من المزارعين ، ثم يقدمها لشيخ العشيرة · ولهذا المزارع ان يأخذ نصف كمية الحبوب المزروعة باسم « مباشرة » · ويعدد عودة القسوس الاراضي التي كانت تزرع على هذه الصورة (٢٤) ·

يتبين بوضوح انه كان على الفلاحين ،وهم القوة المنتجة الرئيسية في البلاد ، ان يواجهوا تحديات هائلة للصمود في الارض ومتابعة الاستقرار والانتاج الزراعي ، فالاقتطاعات والاتاوات المقدمة للسلطة العثمانية على شكل ضرائب رسمية وغير رسمية ، ونهب الملتزمين والعشارين لهم ، وخاوات القبائل البدوية كانت تذهب لا فقط بالفائض ، بل باقسام هامة من الانتاج الضروري لمواصلة العيش · فضلا على ان نظام المحاصصة كان يبقي الفلاحين المحرومين من الارض في حالة زرية للغاية · وفي ظروف كهذه ، يصبح واضحا ان فرص تطور الانتاجية والقوى المنتجة ذاتها كانت ضئيلة للغاية واحيانا معدومة · وبالكاد تمكن سكان بعض المناطق في البلاد من حماية انفسهم وزراعتهم واستقرارهم ، واقتصر هذا على مناطق محددة في الشمال الجبلي · وحتى في قرى شمال البلاد فانها مع توفر ظروف اكثر سلمية لها ، كانت تهجر ويذكر اوليفانت (١٨٧٩) ان ١٥ قرية من مجموع ٧٥ قرية قد هجرها اهلها · وان عدد سكان القرى الستين لم يزد عن ٢٠ الف نسمة ، كانوا يدفعون سبعة الاف ليرة عثمانية سنويا كضرائب (٢٥) ، والواقع ، ان جملة لظروف التي احاطت بالسيطرة العثمانية ، تفسر واقع تركز القرى في المناطق الجبلية في شمال البلاد ، قلة عدد القرى في الوسط (البلقاء) والجنوب (الكرك) ·

لقد ساهم ايضا في تدهور القوى المنتجة في البلاد ، فضلا عن انعدام الامن والسيطرة القوية للسلطة ،وسائل المواصلات والخدمات العامة وجملة المرافق الاساسية للبناء التحتي ، واضعف كل هذا فرص تطور العلاقات البضاعية التجارية الداخلية ·

●●●

---

(٢٣) المصدر نفسه ، الصفحات الخاصة بعربان بني حميدة ·

(٢٤) المصدر نفسه ، القسم المعنون بـ «الحالة بعد خروج ابراهيم باشا من الكرك» ، اي في مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر ·

(٢٥) راجع «في ربوع الاردن» مصدر مذكور انفا ، ص ١٣٧ ·